



صدر عن حزب حرّاس الأرض - حركة القومية اللبنانية البيان التالي:

منذ نشوئها إلى الآن، لم تعرّض محكمة العدل الدولية في لاهي، إلى حملاتٍ ضاربة من التخوين والإفتراء والتشكيك كالتى تعرّض لها اليوم على يد فريق من اللبنانيين قرر التهجم عليها حتى قبل صدور قرارها الظني والبدء بإجراء جلساتها العلنية، غافلاً أن هذه الحملات الاستباقية لا تقدم ولا تؤخر في مسار المحكمة، بل تضعه هو في دائرة الإتهام المباشر، وتضع لبنان في دائرة من الأخطار قد تصل إلى حد تهديد مصيره وكيانه!!!

والواضح ان الفريق المتضرر من كشف جريمة إغتيال رفيق الحريري وما سبقها وتلاها من جرائم، يسعى بشتى الوسائل للتهرب من تبعاتها عبر الإنفاق على هذه المحكمة بالتهويل عليها، والطعن المسبق بنزاهتها ومصداقيتها، واتهامها تارةً بأنها مسيسة وطوراً بأنها منحازة إلى إسرائيل، وتارةً أخرى بأنها مرتبطة بشبكات التجسس التي تعمل لحساب هذه الأخيرة.

والواضح أيضاً ان حملة التهديد والوعيد هذه مرشحة للتصعيد كلما اقترب موعد صدور القرار الظني، حتى بات رفع الغطاء عن تلك الجرائم أشبه برفع الغطاء عن بئر للأفاعي.

ان اللبنانيين الشرفاء يحرصون على منح المحكمة الدولية ثقهم الكاملة، ويدعمونها من دون تحفظ، ويتمّون عليها السير قديماً في أعمالها حتى النهاية من دون الإنفات إلى أصوات النشاز الصادرة من هنا وهناك، ذلك لأن الشعب اللبناني بات متعطشاً لكشف الحقيقة مما كانت النتائج، ومتعطشاً أكثر لتحقيق العدالة ولو لمّرة واحدة في تاريخه المعاصر، بعد ان أصبح طمس الحقيقة هو القاعدة وكشفها هو الشواذ.

وعلى سيرة شبكات التجسس التي وضعـت الدولة يدها عليها والتي ندينـها بشدـة، لا بد من لفت النظر إلى ان تعريف العمالة ينطبق على كل مواطن يتواطأ مع دولة خارجية ضدّ مصلحة دولته، سواء كانت تلك الدولة إسرائيل أو غيرها من الدول المجاورة أو الإقليمية أو البعيدة، باعتبار ان مصلحة لبنان تعلو فوق كل المصالح... وعلى هذا الأساس فان كل من يعمل سرّاً أو علنّا لتعطيل مصلحة دولة أخرى على حساب مصلحة لبنان يعتبر عميلاً كامل الأوصاف بحسب القانون المتعارف عليه دولياً، وتنبعاً لهذا التعريف، وإذا كانت العمالة تستحق عقوبة الإعدام، فان معظم سياسي هذا البلد من الذين تاجروا بلبنان، وغدروا به، وباعوه بثلاثين من الفضة على طريقة يهودا الإسخريوطى، قبل عهد الوصاية وأثناءها وبعدها، يجب إحالتهم قبل غيرهم إلى العدالة بتهم الخيانة العظمى، وإنزال أقصى العقوبات بحقهم، وعندئذ نعتقد ان أعاد الماشائق لن تتسع لهذا الكم الهائل من العملاء والخونة ومحترفي بيع الأوطان.

لبيك لبنان
أبو أرز

في ٢٣ تموز ٢٠١٠.